

ولا منافاة بين الرواية الخامسة والرواية السابعة، غاية الأمر أن في سياق الخامسة حذفاً، وأصلها . «فأفرغها في صدري . . ثم أطبقه . . ثم أتيت بدابة بيضاء . . حتى وصلنا إلى بيت المقدس . . ثم أخذ بيدي، بناء على أنهما كانا في ليلة واحدة .

وقد أراد الحافظ ابن حجر أن يجمع بين الروايات السابقة فقال : وقع الشق ثلاث مرات، ولكل منها حكمة، فالأول وقع في زمن الطفولة، فأخرج من الصدر علقه، وقال : هذا حظ الشيطان منك، فنشأ ﷺ، على أكمل الأحوال من العصمة من الشيطان، ثم وقع الشق عند البعث زيادة في إكرامه ليتلقى ما يوحى إليه بقلب قوى، في أكمل الأحوال من التطهير، ثم وقع شق الصدر عند إرادة العروج إلى السماء ليتأهب للمناجاة، ويحتمل أن تكون الحكمة في هذا الغسل الأخير أن تقع المبالغة في الإسباغ بحصول المرة الثالثة كما تقرر في شرعه ﷺ .

ثم قال الحافظ ابن حجر : وجميع ما ورد من شق الصدر، واستخراج القلب، وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة، مما يجب التسليم به، دون التعرض لصفه عن حقيقته، لصلاحيته القدرة، فلا يستحيل شيء من ذلك . ثم نقل عن القرطبي قوله في المفهم : لا يلتفت لإنكار الشق ليلة الإسراء، لأن رواته ثقات مشاهير . ١ هـ .

ويؤيد أن الشق على الحقيقة قول أنس في الرواية الثالثة : «وقد كنت أرى أثر ذلك المخيط في صدره» ﷺ .